

لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شعرا لمن اعتمد
 كاتبنا الاشعار وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد
 المخاطب بان لا يجتمع بينه الوصفان لان هذا الاثر
 قد يكون ضارفا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي
 يقتضيه فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه
 المتكلم ونفي ما اثبتته وايضا قد اعتبر صاحب
 المقتضاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا
 للعكس فلا يصح قوله الممانه لم يشترط في قصر القلب
 تنافي الوصفين واما عدم اشتراط الكمال في قصر
 الافراد عدم تنافي الوصفين فنبي على انه ادخل
 فيه قصر التعيين وقصر التعميم اعم من ان يكون
 الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان
 اعتقاد كون الشيء موهوبا باحدا الامرين التعميم
 لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه وكل مادة
 تصلح مثلا لا تقصر الافراد والقلب تصلح مثلا لا
 تقصر التعميم من غير عكس وللقرطبي والمذكور
 ههنا اربعة وقد جسد القصر بتوسط ضم
 الفصل وتعریف المسند ويجوز قولك زيد مقصود
 على القيام ومخصوص به وما يشبه ذلك وما نزلوا
 القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
 بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يحمل
 الفصل وتعریف المسند ايض من طرق القصر لكن
 ترك ذكرها ههنا للاختصاص بما بين المسند اليه
 والمسند

١٩
 والمسند مع التعريف لما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم
 فانهما وان سميّا لكنهما يعان غير المسند اليه والمزيد
 كالطريق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف
 دون ان يقول الاول والثاني ايما والي هذا منها العطف
 كقولك في قصر اي قصر الموصوف على الصفة
 افراد زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر
 مثل عماليه احدهما ان يكون الوصف المثبت هو العطف
 عليه والمتقى هو المصوف والثاني بالعكس وفيه
 اشعار بان طريق الوطو للقصر هو لا بد من سائر
 حروف العطف واما لكن فطاهر كلام المقتضاح
 والاضلاع في باب العطف انه يصح طريقا للقصر
 ولم يذكره ههنا وقد اشترنا الي ذلك في بحث العطف
 وقلنا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان عمل
 من اثبات القيام بنا على ان تنافيهما شرطي لكن لم يعل
 منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق
 القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات
 فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائم لا قاعد
 وحي قصرها اي في قصر الصفة على الموصوف
 زيد شاعر لا عرو وما عرو شاعر بل زيد ويصح
 ان يقال ما شاعر عرو بل زيد لكنه يجب رفع
 الاسمين لبطولات عمل ما تقدم الخبر وقد اجمع
 النحاة على صحة هذا التقديم وطلان العمل
 وقد ذكر في شرح المقتضاح انه يمنع تقديم الخبر